الفصل الثاني: آليات التفريد القضائي للجزاء الجنائي

اعترفت التشريعات الجزائية على اختلافها بسلطة القاضي في تفريد الجزاء الجنائي نظرا لاتصاله المباشر بمرتكبي الجرائم وملفاتهم وأحوالهم، وهذه السلطة التي يمارسها لضبط الجزاء الجنائي المناسب تعد أهم مظهر من مظاهر العدالة الجنائية، من هذا المنطلق سوف نتناول في هذا الفصل كل من التفريد القضائي للعقوبة والتفريد القضائي للتدابير الاحترازية.

المبحث الأول: التفريد القضائي للعقوبة

قبل التطرق إلى صور ومظاهر التفريد القضائي للعقوبة يتعين علينا التطرق إلى مفهومه في مطلبين على التوالي.

المطلب الأول: مفهوم التفريد القضائي للعقوبة

الفرع الأول: تعريفه

التفريد القضائي هو كل ما يتمتع به القاضي من سلطة تقديرية في اختيار العقوبة المناسبة لظروف المجرم وكذلك ظروف ارتكاب الجريمة في حدود القواعد التي وضعها المشرع ؛ وبهذا المعنى لا يتعارض هذا الأخير مع التفريد التشريعي وإنما يُضفي عليه قيمة عملية عند بحث القاضي ملابسات الجريمة ودوافعها وظروف مرتكبها ، وهو ما لا يُتاح للمشرع عند وضعه لقواعد التفريد التشريعي.

الفرع الثاني: خصائص التفريد القضائي للعقوبة

أولاً: التفريد القضائي للعقوبة من اختصاص القضاء

وذلك لأنّ القاضي أقدر من المشرع على تحقيق ما يصبو إليه الفكر العقابي الحديث من أهداف نظرا إلى كون الحالات الواقعية تعرض عليه هو وكذلك الأشخاص بظروفهم المختلفة والدوافع التي أدت بهم إلى ارتكاب جرائمهم.

ثانياً: التفريد القضائي للعقوبة يمارس ضمن مبدأ الشرعية

كما سبق وتطرقنا في محاضرات سابقة إلى أهمية مبدأ الشرعية في ضبط سلطة القاضي في تقدير الجزاء الجنائي؛ فإنّ المشرّع -عندما اعترف للقاضي الجنائي بمبدأ التفريد ومنحه الحرية في اختيار العقوبة المناسبة عند توافر أحد الظروف القضائية التي لم يحدد مضمونها وجعله يستخلصها من كل حالة على حدة- قد بيّن له في المقابل الحدود التي يجوز له النزول إليها أو العكس؛ فهو اعترف له بسلطة تطبيق العقوبة الملائمة ولكنه قيدها بضرورة ممارستها في اطار الشرعية العقابية.

ثالثاً: مراعاة الظروف المادية والشخصية في التفريد القضائي

حيث أنّ القاضي يعمل على التوفيق بين المنفعة العامة للقاعدة الجنائية وبين تحقيق العدالة من خلال سعيه إلى توقيع العقاب على كل مجرم خالف قانون العقوبات والقوانين المكملة له، ولكن مع أخذه للظروف المحيطة بالجريمة والجاني بعين الاعتبار عند اختيار العقوبة.

الفرع الثالث: معايير التفريد القضائي للعقوبة

تتمثل معايير التفريد القضائي للعقوبة في ما يلي:

أولاً: معيار طبيعة الجريمة

إن معيار طبيعة الجريمة وكيفية اعتماد القاضي عليه متوقف على قدرته على الاحاطة بكل من السلوك الإجرامي ونتيجته الإجرامية.

1/السلوك الإجرامي

من مسؤوليات القاضي الجنائي تحديد نوع الجريمة والمصلحة المعتدى عليها، والملابسات التي يفترض في القاضي التحقق منها تتعلق بمحل الجريمة كأن يكون مالا مملوكا للغير أو جسما أو مرفقا...إلى آخره، كما أنّ معرفة مكان وزمان ارتكاب الجريمة له أهمية بالغة في تكييف الجريمة فلا تستوي مثلا الواقعة التي ارتكبت في الليل مع تلك التي ارتكبت في النهار،

وتعد الوسيلة المستخدمة في الجريمة وكذا الأسلوب الذي نُفذت به من أهم المعايير التي يعتمدها القاضي لتقدير مدى خطورة الجرم المرتكب وإلى أي مدى نال من المصلحة محل الحماية.

2/النتيجة الإجرامية

تتوافق جسامة النتيجة مع طبيعة الحق المعتدى عليه ومقدار الاعتداء ويفترض بالقاضي تقديرها تقديرا محكما، وضمانا لتحقيق التفريد القضائي للعقوبة يستعين هذا الأخير بالخبرة الفنية في المسائل التي تتطلب إجراؤها.

ثانيا: معيار الخطورة الإجرامية

وهو معيار يتعلق بالشخصية الإجرامية، يبدأ القاضي اكتشافها من خلال المحاضر المنجزة من قبل أجهزة التحقيق أو الخبراء عند الاقتضاء لاسيما عند وجود قرائن دالة على وجود خطورة إجرامية كجسامة الاعتداء أو جسامة الأضرار المترتبة عنه ومن هنا نجد أنه من الضروري اعتماد الخطورة الإجرامية كمعيار للتفريد القضائي للعقوبة، هذا الأخير يقوم على عنصرين أحدهما مادي والثاني؛ فبالنسبة للأول فيستشفه القاضي من ماديات الواقعة المرتكبة وما ترتب عنها من آثار كما سبق القول، أما المعنوي فيظهر بالبحث في شخصية الفاعل وكل ما يتعلق بصحته النفسية وظروفه البيئية والاجتماعية ودوافعه الإجرامية مما يجعل القاضي ينساق إلى تشديد العقوبة أو تخفيفها أو استبدالها.

المصادر والمراجع

أمينة بن طاهر، التفريد العقابي ودوره في تحقيق العدالة الجنائية، دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون، (أطروحة دكتوراه)، جامعة الاخوة منتوري-قسنطينة1-، كلية الحقوق، 2017.

سهير يسرى محمد، تفريد العقوبة في القانون الجنائي، بحث منشور في الأنترنت.